لقاء مبارك ـــ المصري

مبارك

عودة الى التلويح بالبدائل

اخيرا ، وبعد غياب استمر اكثر من خمس سنوات ، قام حكمت المصري ، عميد النظام المصري في الضفة الغربية المحتلة ، بزيارة مصر ، مفتتحا صفحة جديدة في اطار العلاقات التاريخية التي ربطته بالنظام المصري منذ بداية الخمسينات .

واذا كانت هذه العلاقة ذات محتوى وطني وقومي ، عندما كانت موجة الناصرية تجتاح منطقتنا العربية ، وحين كان حكمت المصري احد العناصر البارزة في الحزب الوطني الاشتراكي الذي كان يراسه سليمان النابلسي ، فان هذه العلاقات اصبحت تؤدي دورا ضارا بالنضال الفلسطيني في الاراضي المحتلة ، بنفس النسبة التي كان يتدهور فيها النظام المصري نحو اقامة علاقات تبعية جديدة مع الامبريالية ، والتي تتوجت بعقد اتفاقيات كمب ديفيد ومعاهدة «السلام» المصرية الاسرائيلية . وللتدليل على ذلك يكفي ان نتذكر ان السيد حكمت المصري كان احد الستة الذين استقبلوا السادات عند زيارته المشؤومة الى القدس .

هذا الموقف الذي سبب الادانة والاستنكار له ولمن رافقه من المجموعة المارقة والتي انفردت باستقبال السادات في مواجهة موقف الاغلبية الساحقة لجماهير شعبنا وفي مواجهة الموقف الرافض والموحد الذي اتخذته كافة فصائل الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

هذا الوضع لم يجعل هناك طريق امام حكمت المصري ، اذا اراد ان يبقى على جسور العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وبالتالي على ادنى تاثير له بين اوساط شعبنا ، الا الاستجابة للموقف الشعبي العارم ومقاطعة النظام المصري طوال هذه الفترة .

انتهاز الفرصة

في هذه المرحلة ، بعد ان بدات الانظمة العربية تسير الواحدة تلو الاخر نحو كسر المعارضة الرسمية للنظام المصري ، بحجة ان حسني مبارك يختلف عن السادات وبعد الحرب اللبنانية ونتائجها المعروفة ، وبعد ان سارت اوساط معينة في منظمة التحرير في هذا الاتجاه ، واقامت سلسلة من الاتصالات مع النظام المصري خارقة القرارات المقرة من المجالس الوطنية والهيئات القيادية في منظمة التحرير ، وجد حكمت المصري الفرصة مناسبة ، لاعادة المياه الى مجاريها مع النظام المصري ، مطمئنا انه لن يواجه بموقف رسمي حازم من قبل منظمة التحرير الفلسطينية .

وبالفعل فان خطورة هذه الزيارة ، تظهر من الحملة الاعلامية والصحافية التي قامت بها الاجهزة المصرية والاردنية والسعودية لتغطيتها وابرازها ، والتي ذهبت بعيدا في كيل المديح لحكمت المصري «عميد الضفة الغربية» كما وصفته الصحف المصرية ، كما تظهر هذه الخطورة بعد الانباء التي ترددت بالايام القليلة الماضية حول انه احد المرشحين البارزين لتمثيل الجانب الفلسطيني في الوفد الاردني ـــ الفلسطيني المشترك في المباحثات التي تزمع الادارة الامريكية البدء بها على اساس مشروع ريغان .

وعندما نعرف ان المباحثات الفلسطينية ـــ الاردنية تدور منذ جولتها الثانية في حلقة مفرغة ، اصطدمت بموقف الجانب الفلسطيني الرافض للانتقاص من التمثيل الفلسطيني في اي مباحثات مقبلة ، ندرك اكثر واكثر مدى خطورة ابراز الشخصيات التقليدية المعروفة ، التي تحاول الانظمة استخدامها لتهديد منظمة التحرير الفلسطينية بان البديل عنها جاهز ، اذا لم تعمق من اعتدالها ، وتقلل من اعتراضاتها على الشروط والمواقف الامريكية والصهيونية والرجعية .

ولتاكيد ما ذهبنا اليه ، سنقف امام ما تناقلته الصحف ووسائل الاعلام من تصريحات للسيد المصري ، لنرى هل يلتزم حقا وفعلا بالاهداف الوطنية الفلسطينية وبدور منظمة التحرير الفلسطينية ؟ ام انه يلتقي مع مشروع ريغان ومساعي الانظمة الرجعية العربية ، التي تركز في هذه الفترة على شطب دور منظمة التحرير الفلسطينية ؟

حق يراد به باطل

النقطة الرئيسية التي ركز عليها حكمت المصري في مقابلاته الصحفية . هي «انه اذا لم تحل القضية الفلسطينية خلال سنوات فسوف تبتلع اسرائيل نهائيا جميع الاراضي الفلسطينية» . اي ان لسان حاله يقول المهم استرجاع الارض ، من يسترجعها نفس الاغنية القديمة التي طالما رددها الملك حسين ، وبات يرددها الان معه كافة الحكام الرجعيين العرب .

واذا حاكمنا هذا الموقف ، بصورة مجردة ، فهو بدون شك ، كلام حق ، ولكن يراد منه تمرير الباطل كله ، اذا اخذناه في سياقه وبالترابط مع المواقف الاخرى ، ان الارض لن يسترجعها الحكام العملاء للامبريالية الامريكية ، والتي اثبتت التجربة انهم ليس فقط لا يقومون بالضغط على الادارة الامريكية ، انما يقدمون التنازلات امامها الواحد تلو الاخر ، بحجة ان هذا الطريق كفيل باحراج الادارة الامريكية ودفعها لممارسة الضغوط على اسرائيل ، في حين انه قاد وسيقود بالمستقبل الى تحقيق الاهداف والشروط الامريكية ـــ الاسرائيلية ، فالموقف الاسرائيلي المتمسك باستمرار الاحتلال على الضفة والقطاع لايمكن ان يتغير بمجرد ان يقدم الملك حسين نفسه ، ليحل محل منظمة التحرير الفلسطينية . فموقف بيغن وزمرته واضح تمام الوضوح ، لاعتبارين بالسيادة الاسرائيلية على «يهودا والسامرة» وموقف حزب العمل من رفض اقتراح الملك حسين عام ٧٤ بتحقيق فك اشتباك على الحدود ولو على مسافة كيلو متر واضح ، يوضح ان المشكلة لاتكمن بالتحالف الحاكم حاليا في اسرائيل انما في المطامع التوسعية الاسرائيلية والطبيعة الرجعية والاستعمارية للكيان الصهيوني ، ايا ما يكن التحالف الحاكم .

فلذا التركيز على استرجاع الارض ، وتغييب دور منظمة التحرير الطرف الذي جعل مجرد الحديث عن هذه الاستعادة ممكنة ومطروحة على جدول اعمال المنطقة ، لن يقود الى تحرير الارض بل الى قبول استمرار الاحتلال الاسرائيلي مع تحقيق ، اشراك النظام الاردني ، بحيث تكون السيادة الاردنية «تشمل ما فوق الارض» ، والسيادة الاسرائيلية «تشمل الارض وما تحتها» حسب المشروع الاسرائيلي عن الحكم الاداري الذاتي .

من هنا نفهم ان قول «المصري» عن خطر ضياع الارض ، لم يقوده الى الدعوة الى مراكمة القوى العربية من اجل ممارسة النضال لتحريرها ، ولا الى التمسك بوحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني والاهداف الوطنية وعلى راسها اقامة الدولة الفلسطينية بل الى الاستنتاج «بان الاحداث اللبنانية توجب اجراء متغيرات جذرية على الساحة ، واعادة النظر في سياستنا» . في اي اتجاه ؟؟ هذا ما يوضحه قول «المصري» «بان الامر اصبح يتطلب التحرك العاجل بواقعية موضوعية حتى لانضيع الفرص مثلما حدث معنا سنة ١٩٣٩» . لاحظوا التزوير الفظ للتاريخ ـــ وقوله بان «ايجابيات مشروع ريغان تمثل الحد الادنى من مطالب الشعب الفلسطيني» وبناء على ذلك يرى «بان على العرب دخول المفاوضات التي يمكنها ان تغير الكثير من الاحوال ، قبل بها الفلسطينيون» انه يدفع الى القبول بالمفاوضات ناسيا او متناسيا موازين القوى الراهنة المختلة لصالح الاعداء التي ستعكس نفسها بالضرورة على مائدة المفاوضات ودعوته هذه تحرف الانظار عن التوجهات الرسمية العربية للقبول بالشروط الامريكية ـــ الاسرائيلية بشكل عام ، وبمشروع الرئيس الامريكي بشكل خاص .

هذا المشروع الذي لايمثل سوى طعم تحاول الادارة الامريكية من خلال طرحه استدراج الاطراف العربية ، لتبدا بعدها بتوضيح الغموض الذي يكتنف بعض جوانب هذا المشروع بحيث يتضح رويدا رويدا ويكشف ، انه لايقود الى تحقيق المطالب العربية بل الى الاستسلام الرسمي العربي النهائي والشامل امام الهجمة الامريكية والاهداف الصهيونية .

وعندما يبدي حكمت المصري قدرا من عدم الثقة بالادارة الامريكية ، وحيث يتحدث عن سلبيات مشروع ريغان ، فهو يغفل ذلك لان التجربة التاريخية اثبتت ان المواقف الامريكية لاتدفع على الاطمئنان . ولكنه حريص على ان يؤكد ، بالرغم من قلقه ، على انه لا طريق سوى الاعتماد على الادارة الامريكية ، وعلى الرجعيات العربية . هذا الطريق الذي لن يكون ابدا ، طريق استعادة الارض ، انما طريق اعطاء الاحتلال الصهيوني الشرعية الرسمية العربية .

◆

هل يصبح نافون رئيساً للوزراء؟

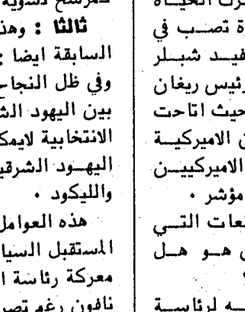

اثناء زيارته الاخيرة للولايات المتحدة ، قام اسحق نافون (٦١ عاما) بنشاطات سياسية وادلى بتصريحات تجاوزت الحد المرسوم لمجال النشاط الذي يمكن ان يتحرك من خلاله رئيس الدولة الاسرائيلية ، على اعتبار ان الرئيس شخصية بروتوكولية في اسرائيل اكثر منها سياسية .

وقد عززت زيارة نافون من الاحتمال والتوقعات التي ظهرت منذ وقت ليس بالقصير معبرة انه سيدخل معترك الحياة السياسية بترشيح نفثه لرئاسة الوزارة ، ولم يظهر حتى الان ما يناقض هذه التوقعات ، لاسيما وان نافون لم ينف ذلك ، ومع اقتراب نهاية مدة ولايته في ايار المقبل تزداد نشاطاته السياسية ، وقد اشار استفتاء للراي نشرته ح صحيفة هاارتس مؤخرا ان نسبة ٨٠ بالمائة من مؤيدي حزب العمل في الكيبوتسات تؤيد دخول نافون معترك الحياة السياسية . ويبدو ان زيارته الاخيرة تصب في هذا الاتجاه وبهذا الصدد يقول ديفيد شبلر مراسل «نيويورك تايمز» ان ادارة الرئيس ريغان خططت لزيارة نافون تخطيطا دقيقا بحيث اتاحت له زيارة محطات الاذاعة والتلفزيون الامريكية ومقابلة عدد كبير من الصحافيين الاميركيين المرموقين» وهذا الامر يحمل اكثر من مؤشر .

والسؤال الاساس على ضوء التوقعات التي تصاحب النشاطات السياسية لنافون هو هل يملك الرجل امكانيات حقيقية للفوز ؟

قبل ١٠ اعوام رشح نافون نفسه لرئاسة الدولة وفشل ، فهل يرشح نفسه لرئاسة الوزراء ولديه امكانية الفوز ؟

في هذا السياق لابد من ايراد مجموعة من الاوراق التي ربما تكون بحوزته

اولا لاشك ان ادارة ريغان «متضايقة» من مناحيم بيغن ، الذي تجاوز بتعصبه القومي وميوله التوراتية الحدود المرسومة للسياسة الامريكية في المنطقة ، واذا كان من المؤكد ان لاتناقض في الجوهر بين السياستين الاميركية والاسرائيلية ، الا ان التفاصيل «والتخريجات» تبدو مهمة في بعض الاحيان .

هذا الموقف يعكس نفسه على اليهود الاميركيين انفسهم وقد ساد موقفهم من حكومة مناحيم بيغن اكثر من نقطة تناقض ، ويمكن تلمس هذه المسالة لدى قطاعات مختلفة من الراي العام اليهودي في اوروبا بشكل عام .

ثانيا : يبدو التنافس على الزعامة بين شمعون بيرس واسحق رابين وكانه بلا حل ، وهذا يضعف من الموقع الانتخابي لحزب العمل الذي مني بالهزيمة في انتخابات ١٩٧٧ ، و١٩٨١ .

وفي هذا السياق فان نافون الذي انضم لصفوف الحزب عام ١٩٦٨ ربما يتصدر الزعامة كمرشح تسوية .

ثالثا : وهذه النقطة هي الاهم وترتبط بالنقطة السابقة ايضا : ينحدر نافون من اصل مغربي ، وفي ظل النجاح الكبير الذي احرزه مناحيم بيغن بين اليهود الشرقيين فان هزيمته بالمقاييس الانتخابية لايمكن ان تتم الا اذا تحول قسم من اليهود الشرقيين وجهة اخرى غير بيغن والليكود .

هذه العوامل قد تلعب دورا اساسيا في تحديد المستقبل السياسي لنافون اذا قرر فعلا خوض معركة رئاسة الوزراء ، ولكن تجدر الملاحظة ان نافون رغم تصريحاته الحماسية في اميركا يظل وفق المقاييس الاسرائيلية الداخلية : «حمامة» ، فهل تجاوز الواقع الاجتماعي في اسرائيل مرحلة الحمائم ولا احد يغامر بالاجابة ، ولكن تجدر الاشارة ان الواقع الاقليمي وموازين القوى المختلفة لصالح اسرائيل ليسا في صالح «الحمائم» .